### ٨٠٪ من امراض الجهاز الهضمي سببها المياه

# ٢٢٪ نسبة التلوث في مياه شرب الناصرية و٤٠٠ قرية غير مخدومة بشبكات نظامية

في الوقت الذي تشير فيه المصادر البيئية في ذي قار الى تسجيل نسب تلوث في مياه الشرب تبلغ ٢٢٪ في المناطق المخدومة بشبكات المياه اكدت مصادر صحيه احصاء نحو ٤٠٠ قرية غير مخدومه بشبكات مياه الشرب من اصل ٦٠٠ قرية ريفية تضمها محافظة ذي قار . ويتبين من خلال تلك البيانات ان نحو ثلثي القرى الريفية في ذي قار تستهلك مياه شرب غير صحية وان نحو ربع سكان المدن يتناولون مياه شرب غير صالحة للاستهلاك البشري.

**الناصرية / حسين العامل**

يقول مدير بيئة ذي قار المهندس راجي نعيمة منشد لـ (المدى)

ان نتائج الفحوصات المختبرية والكشوفات البيئية التي اجرتها ملاكات مديرية بيئة ذي قار مؤخرا على مياه مجمعات ومشاريع وشبكات مياه الشرب المتوزعه في مراكز المدن في المحافظة اظهرت فشل ٢٦ نموذجا من اصل ١٢٠ نموذجا تم اجراء الفحص الجرثومي عليها ما يشكل ذلك نسبة تلوث تقدر بـ ٢٢ ٪ في مياه الشرب التي يستهلكها سكان المدن المخدومة بشبكات مياه الشرب واشار منشد الى انه تبين من خلال التحاليل المختبرية والكشوفات البيئية ان اعلى معدل للتلوث تم تسجيله في مركز مدينة الناصرية حيث بلغ نسبة ٣٤٪ في حين ان اقل معدل للتلوث تم تسجيله في قضاء الرفاعي وبلغ نسبة ١٣٪ فيما بلغ معدل التلوث في قضاء سوق الشيوخ ٢٠٪ والشطرة ١٤٪ والجبايش ٢٥٪.

ويشكل سكان مركز مدينة الناصرية الذين يبلغ عددهم نحو ٥٠٠ الف نسمه اكثر من ربع سكان محافظة ذي قار ما يعني ووفق معدلات التلوث المعتمده رسميا ان اكثر من ثلث سكان مركز مدينة الناصرية يستهلكون مياه شرب غير صالحة للشرب.

لكن مصادر مطلعة تشير الى معدلات تلوث اعلى في مراكز المدن من تلك التي سجلتها مديرية بيئة ذي قار وترد ذلك كون المناطق المخدومة بشبكات مياه الشرب في مراكز مدن محافظة ذي قار لا تشكل سوى ٨٠٪ من المناطق المذكورة وبالتالي لاتدخل المناطق غير المخدومة بالشبكات ضمن نتائج الفحوصات البيئية التي اقتصرت على المناطق المخدومة فقط ما يعني ان المناطق غير المخدومة هي ايضا مناطق تعاني تلوث المياه .

وتشير تلك المصادر الى ان المعالجات الحالية ولاسيما في مجال ايصال الماء الصالح للشرب الى المناطق الريفية تبقى قاصرة في الوقت الحاضر كونها معالجات لاتتناسب مع الحجم الحقيقي للمشكلة التي اخذت تتفاقم مع شحة وانخفاض مناسيب المياه في الانهر المغذية للقرى والمناطق الريفية وذلك نتيجة انخفاض تلك المناسيب في عموم البلاد.

ويشير مدير ماء ذي قار المهندس احمد حسن خلال الاجتماع الدوري لمجلس التشاور البيئي في ذي قار الى ان التخصيصات المالية السنوية المخصصه لايصال مياه الشرب الى المناطق غير المخدومة بها لاتتيح لدائرته تنفيذ شبكات ماء لاكثر من ١٥ قرية جديدة سنويا من اصل ٤٠٠ قرية مازالت غير مخدومة بشبكات مياه الشرب مؤكدا ان المعالجات الجذرية لتلك المشكلة لايمكن ان تتم في الوقت الحاضر بالسرعة التي نأملها لكونها تتطلب فرقاً فنية متخصصه واموالاً ضخمة تعجز دائرته عن تامينها بالكامل من خلال موازنتها الحالية.

وتقدر المواصفات الفنية المعتمدة في وزارة البلديات والاشغال العامة استهلاك الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب صيفا (شرب،استحمام ، طعام ، غسيل) بـ ٤٠٠ لتر يوميا ويشكل تامين هذه الكمية من المياه لجميع السكان تحد كبير لدوائر الماء في ضوء امكانياتها الحالية ما ينعكس ذلك سلبا على صحة السكان المحليين الذين تعاني مناطقهم شحة وتلوث مياه الشرب.

وتؤكد المعلومات الطبية المعتمده عالميا ان ٨٠٪ من الاصابة بامراض الجهاز الهضمي تنجم عن تلوث مياه الشرب.

الامر الذي دعا ممثل دائرة صحة ذي قار في مجلس التشاور البيئي الى قرع ناقوس الخطر محذرا من تفشي امراض الجهاز الهضمي بين سكان المناطق التي تعاني التلوث لا سيما مع اقتراب موسم انتقال مرض الكوليرا الذي عادة ما ياخذ بالظهور عند حلول شهر ايلول داعيا الى التسريع بمعالجة مشكلة تلوث المياه وتامين المياه الصالحة للشرب الى المناطق غير المخدومة بشبكات المياه .

ومن جانبه عزا مدير بيئة ذي قار اسباب تلوث مياه الشرب في مراكز المدن الى عدة اسباب من ابرزها تكرار حالات انقطاع التيار الكهربائي وقدم شبكات المياه والخطوط الناقلة وتعرضها الى التكسرات والتجاوزات والثقب العشوائي داعيا دوائر الكهرباء اعطاء الاولوية لمجمعات الماء عبر تامين تيار كهربائي مستقر يؤمن استمرار تدفق المياة في الخطوط الناقلة وشبكات الاحياء السكنية التي غالبا ما تتعرض لتسرب مياه الصرف الصحي والمياه الجوفية الملوثة عند انقطاع التيار الكهربائي وذلك لما يسببه الانقطاع من شحة ينتج عنها تسرب المياه الملوثه عبر الكسورات والفتحات التي يخلفها الثقب العشوائي.

في حين يرد مدير البيئة اسباب التلوث في القرى والارياف الى محدودية اعداد القرى المخدومة بشبكات مياه الشرب والى الشحة الحاصلة في مناسيب مياه الانهر الرئيسية والفرعية ، مشددا على اهمية تبني خطة شاملة لايصال الماء الصالح للشرب للقرى والارياف داعيا في الوقت نفسه مديرية الموارد المائية الى اطلاق حملة سريعة وواسعة لتطهير الانهر الفرعية التي تغذي القرى والمناطق الريفية بالمياه كونها المصدر الوحيد لمياه الشرب في الكثير من قرى محافظة ذي قار.

ويؤكد مدير ماء ذي قار لـ (المدى) انه يواجه يوميا ١٤ حالة انقطاع في التيار الكهربائي في مجمعات ومشاريع الماء مشيرا الى ان الانقطاعات المتكررة اثرت سلبا وبشكل كبير على كميات ونوعية المياه واشار الى ان عملية اعادة ملء الخطوط الناقلة والشبكات بالمياه تتطلب اكثر من ساعة عقب كل انقطاع بالتيار الكهربائي لافتا الى ان دائرته اخذت تتجاوز كامل حصتها الوقودية المخصصة من الوزارة بحيث اصبحت تستهلك ٢٢ صهريجا من الوقود شهريا لتشغيل محطات توليد الكهرباء المغذية لمجمعات ومحطات مياه الشرب ودعا مدير ماء ذي قار الى تامين الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل مشروع ماء الناصرية الكبير الذي يعمل حاليا بربع طاقته البالغة ١٠ الاف متر مكعب / ساعة نتيجة نقص الطاقة.

غيران نائب محافظ ذي قار احمد الشيخ علي اشار خلال ترؤسه اجتماع مجلس التشاور البيئي في ذي قار الى ان شحة المياه في بعض المناطق هي نفسها منذ ثلاث سنوات وان المطلوب من الدوائر المعنية معالجتها ضمن خططها السنوية.

لكن هذا الرأي رغم صوابه من الناحية النظرية الا انه غالبا مايصطدم بعدم تناسب ضخامة المشكلة مع حجم التخصيصات المالية التي هي في الغالب لاتغطي حتى ربع الاحتياجات الفعلية للدوائر الخدمية العاملة في محافظة ذي قار التي ورثت تركة ثقيلة من الاهمال والبنى التحتية المدمرة.

وتعول معظم الدوائر الخدمية في محافظة ذي قار في المرحلة الراهنة على الخطة التكميلية التي صادق عليها مجلس النواب مؤخرا في تنفيذ خططها التنموية القادمة وذلك عبر اقتراح مشاريع استراتيجية كبيرة .

لكن الكثير من المواطنين والمسؤولين يشككون بامكانية اقامة مثل هذه المشاريع وتنفيذها وفق المواصفات الفنية والهندسيه بالاعتماد فقط على الشركات المحلية التي مازالت تفتقر الى الخبرة والمعدات المتطورة والامكانيات المالية اللازمه للشروع بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

---

من الداخل

## تسونامي طويريج

**هادي جلو مرعي**

انزوى عماد في الجانب الايسر من مؤخرة السيارة، كان الزحام على اشده، والعسكر ينتشرون على جانبي الطريق الواصل الى كربلاء، وبين حين واخر تسمع دوياً لقذائف هاون تسقط قريباً.. كان القصد زيارة الاصدقاء في الحلة وصادف ذلك العاشر من محرم الحرام والقصد زيارة كربلاء ايضاً..

في اليوم التالي توجهنا الى كربلاء بصحبة اصدقاء الجامعة الذين تعودوا اداء طقوس محرم ومنها ركضة طويريج وفي التاريخ الحزين شكلت هذه المدينة محطة مهمة يقف عندها المؤمنون ليعبروا عن وجدانهم العقائدي، بطريقة الركض نحو الضريح المقدس للحسين من جهة (طويريج).

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً كان الالاف يتجمعون على جانبي احد الشوارع الفرعية في المدينة بانتظار الحدث الكبير في كل عاشر من محرم من كل عام عاشورائي. واخرون يراقبون من على الشرفات المطلة على الطريق. الكبار والصغار، والنساء، جميعاً كانوا متلهفين لرؤية عشرات الاف المؤمنين يتراكضون بقوة هائلة واندفاع مخيف، وفي لحظات اندفع (تسونامي) طويريج.. كان منظراً هائلاً، لم اجد معه سوى الهروب الى طريق فرعي مخافة ان اضيع تحت اقدام الراكضين، شباب اقوياء، فرسان، على احصنة تعدو بسرعة غير مألوفة هكذا كانت طويريج في ذاكرتي، وهكذ رأيتها مدينة عادية تحتفل كل عام وتستعد لمراقبة الراكضين جهة الضريح المقدس.

**طويريج ليست بحاجة الى مسؤول كبير في الدولة لينشغل بها ، فموقعها الاستراتيجي يفرض على اية حكومة الاهتمام بها واقامة مشاريع عمرانية وخدمية.**

العراقيون مثل (دودة الكتب) يعرفون كل شيء. وجلجامش كانت نتاجاً عراقياً خالصاً... لماذا يتحدث الكثيرون عن اهتمام حكومي مثير للانتباه بهذه المدينة لا يقابله ذات الاهتمام بمدن اخرى في البلاد تعاني مشاكل خدمية..

طويريج ليست بحاجة الى مسؤول كبير في الدولة لينشغل بها، فموقعها الاستراتيجي يفرض على اية حكومة الاهتمام بها واقامة مشاريع عمرانية وخدمية.

ما معنى ان يكون هنالك شيوعيون خلص من اهالي طويريج، شعراء وصحفيون، واطباء وخبراء في الاقتصاد، نشأوا فيها. في عمان تعرفت الى صحفية من ابناء هذه المدينة، وفي الشعر والمعاناة اعرف فيصل المحنا الشاعر اليساري الذي لا يزال يبكي فقدان كتابه الاثير (تاريخ طويريج) الكتاب الذي وقع بيد مجاهدي اخر زمان وصار عرضة للحرق.

ولاداعي لاطالة الكلام..

---

# إنجاز ( ٧٥ ٪ ) من أعمال محطة مياه الصرف الصحي بالديوانية

**الديوانية / باسم الشرقي**

أنجزت الملاكات الهندسية والفنية في مجلس اعمار محافظة الديوانية ٧٥٪ من مشروع الخط الناقل لمياه الصرف الصحي في المدينة.

وقال المهندس حازم عمران المعاون الفني لمحافظ الديوانية:"ان محطة الرفع النهائية يستمر العمل فيها آخر مرحلة من مراحل الخط الناقل لمياه الصرف الصحي ومن هذه المحطة يتم تحويل مياه الصرف الصحي إلى محطة المعالجة الرئيسية الواقعة قرب منطقة خيري التي يتم فيها معالجة المياه الثقيلة معالجة نهائية ويتم سحب الماء إلى المبزل الرئيسي.

وأضاف:" إن هذه المحطة تحتوي على أربع مضخات حلزونية حيث يتم رفع المياه من مستوى ٩ امتار الى ٢ متر عن مستوى سطح الأرض بواسطة هذه المضخات وأكد إن هذه المضخات تم استيرادها من منا شيء عالمية هولندية لكونها تتميز بصفات عالية ألجوده امافيما يخص حفر الأسس تم حفر الموقع بعمق عشرة أمتار وهو مستوى منخفض عن مستوى سطح الأرض وبعدها تم صب الأسس وتثبيت (٨٠) ثمانين ركيزة لبناء هيكل المحطة التي تتكون من مدخل المحطة والجزء المائل ونهاية المحطة ،وإن مجموع كميات الكونكريت بلغت اكثر من الف م٣ تم إعداد خبطة خرسانية خاصة وذات مواصفات معينة لان مثل هذه المنشآت تحتاج الى مواصفات خاصة في الصب الخرساني وهذه المنشأة ذات عمر طويل إضافة إلى ان مكانها تحت التربة ويجب ان تكون مقاومة للأملاح والظروف الجوية التي تتعرض لها وسوف يتم تجهيز وتنصيب مضختين بالرغم من إن وجود مضخة واحده تكفي وتغطي مدينة الديوانية بأكملها حيث تبلغ طاقة هذه المضخة ٢م٣/ثا وهذا يعادل ٧٥٠٠م٣/ساعة.

موضحاً:"بان كلفة هذا المشروع اكثر من (١) مليار دينار وكانت مدة العمل هي ( ٢٤٠) يوماً وأحيل العمل بعهدة شركات محلية ونسبة الانجاز في المشروع (٧٥٪) بمناقصة رقم ( ٥٩) لسنة ٢٠٠٧ والعمل الآن في مراحل متقدمة.

في سياق متصل قال عمران:"ان الملاكات الهندسية والفنية شرعت بتأهيل الشارع الرابط بين مخازن الإنشائية و محطة تعبئة الوقود الحكومية الذي يعتبر من الشوارع الرئيسية والمهمة في المحافظة والذي يربط المحافظة بالمحافظات الوسطى والجنوبية ويقع ضمن المناقصة (١٩٢) لعام ٢٠٠٨ ويبلغ طول الشارع (ألفي م) و عرضه (٥٠, ١٠م) مع شارعين خدميين بعرض (٦م) لكل جهة ،وتبلغ كلفته اكثر من (٧) سبعة مليارات دينار. وأضاف:" إن الأعمال تشمل رفع الجزرة الوسطية ورفع الأنقاض وعمل كربستون مع صب طبقة أساس تحت القالب الجانبي من الكونكريت المقاوم وبعرض (٥٠ سم) وسمك لا يقل عن (١٠سم) و عمل سواقي جانبية بيضوية المقطع ، وهناك أعمال فرش بمادة الحصى الخابط بطبقتين بسمك ١٥سم للطبقة الواحدة فضلا عن الصب بالكونكريت المسلح بمادة ( BRC مع فرشها و أكسائها بمادة البندر بسمك (٨سم) وبمسافة (٥٥ الف م٢) وبين إن هناك أعمالاً ترابية يتضمنها المشروع منها دفن ترابية (٤٦م٢) الف وفرش طبقة من الحصى الخابط اكثر من (٤م٢) الاف وبسمك (١٠سم) مع فرش الأرصفة بطبقة من التراب الناعم الخالي من الأملاح وبمادة الحصى الخابط وصبها بالكونكريت لـ (٢٧م٢) الف فضلا عن تطبيق الأرصفة بالشتايكر المقرنص الملون بسمك (٦سم) وبكمية (١٩م٢) الف مع تعبيرات مياه سقي .

مشيرا إلى إن هناك أعمالاً لإنشاء (١٠)عبارات تحت الطريق باستعمال أنابيب من البلاستك ذو الضغط العالي وبقطر (١٢ أنج) تربط كل عبارة بين رصيفي الشارع الأيمن والأيسر والجزرة الوسطية لتمرير الكيبلات والخدمات المستقبلية مع عمل ثلاث أحواض من الكونكريت المسلح لكل عبارة لأغراض الخدمة والتفتيش وبسمك (٢٠سم ) وكل عبارة تتكون من خطين من الأنابيب قطر (١٢ أنج) مع ثلاثة أحواض تفتيش.

أما المهندس ميثم عبد الإله الشهد مسؤول لجنة البلديات في قسم العقود فقال :"إن هناك أعمال مجاري يتضمنها المشروع منها تكسير مسارات الخطوط الثانوية (١٤٥٠م.ط) وسحب المياه الجوفية باستعمال منظومة سحب المياه ومن ثم فرشها بطبقة من الجلمود بسمك (٣٠سم ) وفرشها بطبقة من الحصى الخابط بسمك (٣٠سم) مع حفر ومد أنابيب موصلة بفتحات التصريف الجانبية (١٤٥٠م.ط) فضلا عن وجود أعمال كهربائية وكيبل ضوئي للاتصالات . وأضاف إن هناك نصب علامات مرورية قياسية (٣٠) علامة دائرية ومثلثة و(٤) علامات إرشادية بأبعاد( $2\pi f_0$ x م) . وأشار إلى انه تم حذف بعض الفقرات من المشروع التي لا تؤثر على عمله واستحدثت مكانها فقرات جديدة للشارع مع جانبيه بغية الحصول على جودة عالية للمشروع وتلافي الانهيارات المستقبلية للشارع.

---

### بعد تعطيل القوانين والتشريعات اللازمة

# تفاقم ظاهرة الصيد الجائر في البصرة يهدد الثروة السمكية

**البصرة / المدى**

توشك أنواع من الأسماك العراقية كالبني، والشبوط، والكطان، على الاختفاء من أنهار محافظة البصرة وأهوارها، بسبب تفاقم ظاهرة الصيد الجائر التي أدت خلال السنوات القليلة الماضية إلى هلاك كميات هائلة من الأسماك والأحياء المائية الأخرى، كما أنها تحمل مخاطر على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

وأصبح سكان البصرة، يعتمدون على المستورد من دول الجوار في استهلاكهم من أسماك المياه العذبة، بعد أن كانت محافظتهم حتى نهايات العقد الأخير من القرن الماضي، ترفد أسواق جميع المحافظات العراقية بالفائض من أسواقها المحلية.

وبمعزل عن الخسارة الاقتصادية التي تترتب على صيد الأسماك بواسطة السموم والمتفجرات والصعقات الكهربائية، فإن تلك الأساليب ألقت بظلالها على الواقع الصحي لسكان الأهوار الذين تكاد لا تفارقهم الأمراض، نتيجة اعتمادهم على شرب مياه الأهوار، برغم علمهم بأنها متخمة برائحة البارود وملوثة بالسموم.

ولعل مشاهد الأسماك النافقة وهي تطفو في الأهوار خير شاهد على حجم المشكلة التي تعد "كارثة بيئية خطيرة"، من وجهة نظر مدير بيئة محافظة البصرة طه ياسين القريشي الذي مازال يناشد الحكومة لتشكيل قوة أمنية متخصصة بمكافحة أساليب الصيد الجائر وحماية بيئة الأهوار، ويتابع القريشي "لقد قرعنا ناقوس الخطر منذ مدة ليست بالقصيرة، واقترحنا جملة من الحلول التي لم يتحقق أي منها".

ويلفت القريشي إلى إن "استفحال ظاهرة الصيد الجائر أدت إلى القضاء على القسم الأكبر من الثروة السمكية في مناطق الأهوار، كما أن نسبة كبيرة من الأحياء المائية الأخرى تعرضت إلى الإبادة".

ويشدد مدير بيئة محافظة البصرة على "ضرورة إيجاد حلول سريعة للحد من الصيد الجائر من أجل الحفاظ على ما تبقى من الثروة السمكية وإنعاش الأنواع المهددة بالانقراض".

ويقول القريشي إن "مديرية البيئة سبق وأن أقامت خلال العام الحالي سلسلة من الندوات الإرشادية والمؤتمرات التي تسلط الضوء على ظاهرة الصيد الجائر، وقد أحرزنا تقدما على صعيد توعية سكان القرى والأرياف بمخاطر هذا الصيد"، معترفا بأن "هذه النشاطات لا تمثل إنجازاً بحد ذاتها، ما لم ترافقها خطوات جادة نحو تفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة الصيد الجائر".

ويتابع القريشي قائلا إن "المادة ٣٣ من الدستور العراقي الدائم بفقرتيها الأولى والثانية تنص على ضرورة حماية البيئة، بما يضمن تنوعها الإحيائي وسلامة المواطنين من الناحية الصحية، هذا إضافة إلى قانون منع الصيد في مواسم التكاثر، لكن تلك القوانين والتشريعات شبه معطلة في محافظة البصرة".

ويوضح القريشي إن "مديرية البيئة لا تتعدى كونها جهة استشارية، وإن مسؤولية القضاء على ظاهرة الصيد الجائر ليست من اختصاص مديرية البيئة فحسب، إنما هي مسؤولية تضامنية تشترك فيها العديد من الجهات منها مديرية الزراعة، والمستشفى البيطري، ومركز علوم البحار، ولجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة.

يبلغ سعر العبوة الواحدة من مبيد آفات القطن عشرين ألف دينار، أي ما يعادل ١٧ دولاراً. وبرغم عدم وجود حقول لزراعة القطن في محافظة البصرة، إلا أن تلك المبيدات ما تزال تستورد من إيران بكميات كبيرة، ويشتريها بعض سكان الأهوار لاستخدامها في صيد الأسماك. وقد أدى انتشار هذه المواد الكيمياوية في الآونة الأخيرة وخصوصاً مادة "الديازينون" إلى تراجع استخدام "الزهر"، وهي مادة سامة تستخلص من النباتات، ويتم تحضيرها عبر خلطها مع حبوب القمح أو الشعير، وما أن تتناولها الأسماك حتى تفقد توازنها ثم تهلك بعد ساعات.

**مبيدات حشرية**

ويرى مدير شعبة التوعية الصحية في البصرة الدكتور قصي العيداني أن "استخدام المبيدات الحشرية والزراعية من أخطر وأبشع أساليب الصيد الجائر وأكثرها تدميراً للبيئة، كما أن الأسماك التي تنجو من الصيد بالمبيدات تفقد قدرتها على التكاثر، وبالتالي تصبح عرضة للهلاك مبكراً".

ويوضح الدكتور العيداني "الحقائق العلمية تؤكد أن تلك السموم تترسب تلقائياً في عضلات الأسماك على المدى البعيد، وبالتالي تتعرض صحة الذي يتناولها إلى الخطر. حتى الصيد بالأساليب التقليدية يعرض صحة الإنسان إلى الخطر".

ويتابع العيداني إن "استشراء ظاهرة الصيد بواسطة السموم والمبيدات أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بحالات الإسهال، والتشنجات المعوية، والأمراض السرطانية لدى سكان الأهوار"، مشيرا إلى أن "تلك المبيدات تعد من المواد المسرطنة، والذين يتناولونها يكونون عرضة للإصابة بمرض السرطان أكثر من غيرهم".

ويضيف العيداني إن الناس الذين يشربون من المياه الملوثة بتلك المواد الكيمياوية يصابون بالتسمم أو يشعرون بالإعياء والغثيان، ذلك أن المبيدات لا تتحلل وتتلاشى بعد استخدامها في صيد الأسماك، إنما تبقى محتفظة بخواصها الكيمياوية، الأمر الذي يهدد الأحياء المائية على اختلاف أنواعها".

**التيار الكهربائي**

أما صيد الأسماك باستخدام التيار الكهربائي فليس أسلوباً جديداً بل كان يمارس، على نطاق محدود، في أنهار البصرة خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣، إذ كان الصيادون يغمرون أسلاكا في المياه، بعد وصلها بمولدات كهربائية صغيرة، خصوصاً أسفل الجسور أو في الأهوار.

لكن الجديد في الأمر ظهور جهاز يعمل بالطاقة الشمسية ومزود بعمود خشبي يحتوي في طرفه على شبكة معدنية صغيرة غرضها انتشال الأسماك من المياه، بعد صعقها بطريقة لا تزال تثير جدلاً، لأن هذا الابتكار المصنع يدوياً، مصمم لإحداث صعقات كهربائية ذات تأثير محدود على الأحياء المائية، فهو يعمل بطريقة تتيح لمستخدمه حرية انتقاء الأسماك الكبيرة لاصطيادها، من دون قتل الأسماك الصغيرة التي تتأثر بالصعقة الكهربائية، لكنها سرعان ما تعود إلى وضعها الطبيعي.

ويعد "النتال"، كما يطلق عليه سكان الأهوار، من أكثر أساليب الصيد الجائر رواجاً، خلال فصل الصيف، نتيجة تراجع فاعلية السموم والمبيدات، بفعل ارتفاع درجات حرارة المياه.

يقول الصياد عبد الرضا خزعل، ٥٨ سنة، من قضاء القرنة شمال البصرة إن "النتال" ظهر أول مرة قبل نحو عامين في قضاء سوق الشيوخ جنوب محافظة ذي قار، وبرغم انتشاره إلا إن مبتكره ظل مجهولاً. وهناك إشاعة مفادها أن فريقا من المختصين في هندسة الدوائر الكهربائية هم من صنعوا هذا الجهاز، وإنهم قاموا مؤخراً بتطويره، من خلال جعله يعمل بالطاقة الشمسية التي توفر نضائدها الشحن بصورة تلقائية لبطاريات السيارات الملحقة مع الجهاز، ما يجعله يعمل بشكل متواصل خلال النهار".

ويتابع خزعل "هناك عشرات الصيادين الذين تخلوا عن شباكهم واشتروا (النتال) الذي لا يتجاوز سعره ١٥٠ ألف دينار".

ويعتقد خزعل، الذي ما زال يمارس الصيد بنفس الأسلوب الذي كان يتبعه أجداده، أن "النتّال برغم كونه يصطاد الأسماك بأسلوب جائر، إلا أنه أقل خطورة من السموم، لكنه يظل خطراً كبيراً على حياة مستخدميه"، مشيرا إلى "وفاة ثلاثة من صيادي الأسماك بسبب تعرضهم إلى صعقات كهربائية عن طريق الخطأ خلال العام الحالي، غير أن هذه الحوادث لم تحد من استخدام هذا الجهاز".

**القنابل اليدوية**

ليست جميع الانفجارات التي يسمع دويها بين الحين والآخر في مناطق الأهوار ناجمة عن نزاعات عشائرية مسلحة، إنما هي أسلوب لصيد الأسماك باستخدام المتفجرات والقنابل اليدوية.

ولا يقتصر استخدام هذا الأسلوب على مناطق الأهوار فحسب، بل يشمل المناطق الزراعية التي تمتاز بوفرة الأنهار مثل السيبة والفداغية والدواسر، وجميعها محاذية لضفة شط العرب من الجهة المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية، حيث تكثر هناك مخلفات الحروب السابقة التي يحرص بعض السكان على جمعها بهدف الاستفادة من معادنها، وأحياناً استغلال الأجسام الحربية غير المنفلقة في صيد الأسماك وخصوصاً القنابل اليدوية وقذائف الهاون من عيار ٦٢ ملم.

وجرت العادة إن يقوم أكثر من شخص بإحضار كمية من القنابل اليدوية أو قذائف الهاون، ويلقيها أحدهم في المياه، وبعد انفجارها بدقائق قليلة يقوم شخص آخر بانتشال ما يعتقد انه مناسب من الأسماك، بواسطة شبكة معدنية صغيرة. لكن نادراً ما تباع الأسماك المصطادة بهذه الطريقة في الأسواق المحلية، لأن آثار التفجيرات تكون بادية عليها، من حيث فقدانها بعض الأصداف، وتمزق أذنابها وزعانفها، الأمر الذي يجعل عملية تسويقها وبيعها شبه مستحيلة.

تقول الحاجة أم عباس، ٥٤ سنة، وهي بائعة سمك في منطقة كرمة علي إن "التجار الذين يرفدون الأسواق المحلية بالأسماك يقومون بخلط الأسماك التي تم اصطيادها بالطرق التقليدية مع الأسماك الميتة، بسبب السموم الكيماوية أو الصعقات الكهربائية، وهكذا يضمنون أرباحهم".

وتوضح أم عباس أبرز طريقة للتعرف على الأسماك الميتة بالسموم، وهي تمسك بسمكة معروضة للبيع أمام المارة، وتقول "عند إزاحة الخياشيم إلى الأمام قليلاً والنظر إلى داخلها، يمكن التعرف على الأسماك الميتة بالسموم، فإذا كان لون هذه المنطقة أقرب إلى الأبيض من الأحمر فذلك مؤشر على إن السمكة تعرضت إلى السموم والمبيدات، أو أنها مصطادة منذ مدة ليست قصيرة".

وتنبه أم عباس إلى إمكانية الغش في معرفة كيفية اصطياد الأسماك فتقول "بعض الباعة لا سيما المتجولين منهم يقومون بتلوين الخياشيم بأصباغ يشترونها من العطارين، فيوحون للزبون بأن تلك الأسماك التي يبيعوها إنما هي مصطادة بالشباك، وإنها ما تزال طازجة لكنها في الحقيقة ليست كذلك".